

التنمية السياسية: إشكالية المفهوم و التوظيف في الفكر الغربي و العربي - دراسة مقارنة -

الدكتورة: وداد غزلاني

قسم العلوم السياسية

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

ملخص:

يطرح اصطلاح التنمية السياسية العديد من الإشكاليات المفاهيمية والتوظيفية بين مدارس التظير الغربية و العربية، و تحتاج كل طرف في صياغة تعاريف ومؤشرات تعد في الواقع ضوابط تستخدم في قياس مدى تحقق التنمية السياسية في هذا المجتمع أو انقائه، وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة التي أضحت اليوم مبنغى أي منظومة مجتمعية، و سأحاول من خلال هذه الورقة البحثية النطرق إلى البناء النظري لهذا المفهوم وإشكالية توظيفه في الفكر الغربي و العربي.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، التنمية المستدامة، المجتمع السياسي، التقدم المادي، التقدم الاقتصادي.

مقدمة:

يتلازم مفهوم التنمية مع ضرورة حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية و بيئية، و حيث إن التنمية تهدف إلى إحداث تغيرات إيجابية، فان الحاجة إلى تجنب الآثار غير المرغوب فيها و تأكيد تحقيق المنافع على المدى الطويل، قد أدى إلى ظهور مفهوم التواصلية والشمولية، التي يستوجب تحقيق التنمية في أبعادها المختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية.... وسأحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلى موضوع التنمية السياسية عبر الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: هل يوجد توافق في تعريف وتوظيف مفهوم التنمية السياسية في الفكرين الغربي و العربي؟ و يرتبط بهذا السؤال المركزي أسئلة فرعية تتمثل في: ما مفهوم التنمية و ما هي أبعادها؟ هل يتفق المنظرون في علم السياسة على تعريف محدد للتنمية السياسية؟ هل أن التباين المطروح في التعريف قد نجم عنه تبايناً في التوظيف بين المفكرين الغربيين و العرب؟

إن الإجابة على الأسئلة السابقة يكون باختبار الفرضيات التالية:

إن تعددية مضامين التنمية تعيق إمكانية الوصول إلى تعريف جامع لها.
إن التباين بين الأطروحات الغربية و العربية حول مفهوم التنمية السياسية يعود في الأساس إلى تباين المداخل المعتمدة في التحليل.

1- تعريف التنمية وأبعادها: لقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصاد البريطاني البارز "آدم سميث"، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا **التقدم المادي Material progress**، أو **التقدم الاقتصادي Economic**

Progress، وحتى عندما أثّرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث **Modernization** أو التصنيع **Industrialization**. وقد برز مفهوم التنمية **Development** بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ليتطور لاحقا ويرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع كالفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية. بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. لكن ورغم حقيقة ما تقدم، إلا أن تطبيقات التنمية ونتائجها، كفعل إرادي لمواجهة التخلف ومعالجة مشكلاته، يجب أن تمتد أفقيا وعموديا لتشمل كل أنظمة المجتمع ومؤسساته، فالتنمية " ليست مجرد رفع مستوى الدخل، وليست مجرد تحقيق أهداف اقتصادية، بل إن النجاح في رفع مستوى الدخل لا يتوقف على

ظروف اقتصادية وحسب، بقدر ارتباطه بظروف اجتماعية عامة، تتعلق بالقيم والتعليم والأخلاق، والنظام السياسي والاجتماعي والسياسة الخارجية، إلى غير ذلك من الاعتبارات"⁽¹⁾. وتفرض شمولية التحدي (التخلف) شمولية الاستجابة (التنمية) مما يوجب أن تكون هذه التنمية "أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزء لا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. وأن تنمية البنى التحتية، لا يمكن أن تتم بمعزل عن تنمية البنى الفوقية، بل انه إذا لم تكن الثانية شرطا لتنمية الأولى، فلا أقل من أن تتزامن وتتوازي معها في الكم والكيف"⁽²⁾. ونستنتج من ذلك، أن التنمية هي كل نشاط يستهدف تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه، ومؤسساته وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأن التنمية الكلية الشاملة هي المحصلة الكلية للمنجزات المتكاملة والمتفاعلة، وللأنشطة التنموية الفرعية التي تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية، وتعيد تشكيلها وفقا للنموذج التنموي المعتمد. وإذ يؤكد غابريال الموند أن قناعة مبكرة سادت الأوساط الأكاديمية، تفيد بأن التنمية في بلدان العالم الثالث المتخلفة، لا تتطلب سياسات اقتصادية فقط، بل تتطلب أيضا وجود مؤسسات سياسية، قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمالية، حيث تتمتع المتغيرات السياسية في هذه البلدان بنفس أهمية المتغيرات الاقتصادية. فإن ذلك يعني أن تحقيق التنمية الاقتصادية أمر متعذر في غياب التنمية السياسية⁽³⁾. وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد مفهوم التنمية السياسية، بأنها النشاط التنموي الفرعي المختص، الذي يستهدف تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع، وقيمه ومؤسساته وعملياته السياسية. وتتأكد أهمية التنمية السياسية وضرورتها وأولويتها لتحقيق التنمية، بوجود عاملين آخرين هما:

1- أن غالبية المجتمعات المتخلفة تواجه لأول مرة تجربة بناء الدولة العصرية وفقا للنموذج الغربي، مما يقتضي شروع هذه المجتمعات ببناء الأفكار، والقيم والمؤسسات الجديدة اللازمة لذلك من جهة، ومن جهة ثانية إعادة بناء الأفكار والقيم والمؤسسات التقليدية فيها، بما يناسب متطلبات إقامة هذه الدولة.

2- أن خيار قرار التنمية، هو ابتداء وبالأصل خيار قرار سياسي، فالتنمية في جوهرها وفي النهاية "تخطيط والتخطيط بدوره هو إرادة سياسية تتبع من مفهوم الاختيار من جهة والفاعلية النظامية من جهة أخرى" (4). ومن ثم فإن مشكلة التنمية أولا وقبل كل شيء "مشكلة سياسية" (5). وبذلك تكون الإرادة السياسية ومؤسساتها، هي المسئولة نظريا وعمليا عن اتخاذ قرار التنمية وتعيين نموذجها التطبيقي، وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية، وتنفيذها وتحقيق أهدافها. ولأن قرار التنمية قرار سياسي أساسا، فسيكون تحقيق التنمية الشاملة، مشروطا "بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم، والتطور المستمر والتقدم المتواصل، وتضع المخططات العملية لتطبيق هذه الفلسفة" (6)، لتستطيع هذه المؤسسات اتخاذ قرار التنمية، وتنفيذه وتوفير متطلبات نجاحه ماديا ومعنويا. لذلك لا يمكن للسياسة أن تحقق التنمية، ما لم تتحقق التنمية في السياسة أولا وابتداء، مما يعطي للتنمية السياسية كمنهجية تنموي فرعي متخصص، موقع الصدارة بين مجموعة الأنشطة التنموية الفرعية، ويمنحها الأولوية عليها. ولفهم أوضح للتنمية السياسية، وعلاقتها بالتنمية الشاملة وضرورتها لتحقيقها واشتراطها لإنجازها، لابد من تحديد النطاق التخصصي للتنمية السياسية وتعيين شروطها ومستلزماتها والمشكلات التي تسعى لحلها ومعالجتها.

2- مفهوم التنمية السياسية: يُعدّ مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبياً بحسب ما أوضحنا سابقاً، ولقد ظهر موضوع التنمية السياسية، كفرع حديث في علم السياسة، يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ورافق تطور هذا المفهوم، العديد من المصطلحات السياسية في العالم، والتي تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية، مثل الإصلاح والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، والتعددية، وغير ذلك من المصطلحات المتداخلة في معانيها، بالنسبة للباحث غير المتخصص. وإذا كانت التنمية السياسية مفهوماً تطبيقياً فرعياً، مشتقاً من مفهوم التنمية ومرتبطة به، فمن الطبيعي أن تأتي نشأة المفهوم الفرعي، لاحقة لنشأة المفهوم الأساسي الذي يحتويه و يؤطره، وحدث ذلك فعلياً بعد أن اتضحت الأبعاد السياسية لعملية التنمية الشاملة على مستوى المقدمات والنتائج، وتأكد ارتهاج إنجاز هذه العملية بتنمية الأفكار والقيم والمؤسسات، والأنشطة السياسية في المجتمعات المتخلفة (النامية). ولأن التنمية - وهي الأصل - معالجة لمشكلات التخلف العامة، فستكون التنمية السياسية - وهي الفرع - معالجة للمشكلات السياسية الخاصة، التي لاحظ العديد من الباحثين معاناة المجتمعات المتخلفة، من اتساع نطاقها، وتنوع مظاهرها وأبعادها، وتعدد آثارها السلبية وأضرارها، حيث تشمل هذه المشكلات قائمة طويلة، تبدأ بفقدان النظم السياسية لشرعيتها، ومعاناتها من مشكلات عدم الاستقرار، ومحدودية التخصص الوظيفي أو اتساعه المفرط، مروراً بضعفها وقلة فاعليتها، وافتقارها إلى الإجراءات المؤسسية السلمية والمستقرة لتداول السلطة، وحظرها أو تعطيلها لصيغ المشاركة السياسية الشعبية وآلياتها، وعجزها عن تجسيد المصالح العامة لمواطنيها، وافتقارها للقواعد العادلة لتوزيع الأدوار والموارد، وتنظيم الحقوق والواجبات، وتدخّلها المفرط في حركة المجتمع

ونشاطاته، وصولاً إلى تبعيتها للإرادات والمصالح الخارجية، وعدم قدرتها على صنع سياسات مستقلة عنها، وفشلها في خلق الهوية الوطنية الموحدة⁽⁷⁾. و يحفل تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات، التي طرحها الباحثون من أجل إيجاد تعريف للتنمية السياسية، أو الاقتراب من معناها الحقيقي ودلالاتها الموضوعية. و من المفيد القول أن التنمية السياسية مرت بمراحل عدة، ففي المرحلة الأولى كانت التنمية السياسية لأي مجتمع مثلاً، يمكن قياسها من خلال تحديد مدى اكتساب هذا المجتمع، لمجموعة من الخصائص السياسية مثل: المؤسسة والاندماج والشرعية. و يبرز تأثير هذا المدخل في كتابات "ألموند" و "فيربا" و "كومان" حول التنمية السياسية". أما في المرحلة الثانية في منتصف الستينات من القرن العشرين فقد حاول علماء السياسة، إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية، وربطها بقدرة السلطة السياسية على المحافظة على النظام العام، وأبرز من كتب في هذا المجال هو "هنتجتون"، الذي عرف التنمية السياسية على أنها قدرة النظام السياسي على الكبح والسيطرة، على التوترات الناتجة عن الحركة الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية. في حين أن المرحلة الثالثة وهي مرحلة السبعينات، فكانت التنمية السياسية تعني فيها، قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة، وهكذا ابتداء من دراسة "بايندر" و "ابتر"، أخذت دراسات التنمية السياسية تركز على استعمال مدخل السياسات العامة، القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد⁽⁸⁾، الذي يتميز بالتركيز على عملية التغيير التطويرية التدريجية، كما وضح لنا ذلك (ألموند و باول). و كان قد لاحظ كل من "هنتجتون" و "دومنجاز"، أن تعريفات التنمية السياسية، قد استعملت بأربع طرق مختلفة: جغرافية، لغوية، من حيث المقصد و من حيث الوظيفة.

1- يتمثل الجانب الجغرافي: في الإشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية أو الفقيرة، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه.

2- الجانب اللغوي: تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي، وهذا هو المعنى الذي قصده كل من هنتغتون و دومنجاز .

3- أما من حيث المقصد: فالتنمية السياسية تعني الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي مثل: الديمقراطية والاستقرار والشرعية والمشاركة والتعبئة والتخصص والأمن...الخ.

4- في حين يقصد بالجانب الوظيفي اكتساب النظام السياسي لنفس مميزات العملية السياسية في المجتمع الغربي المعاصر، ففي هذه المجتمعات تعد المؤسسات السياسية مثل (الأحزاب) جزءا من التطور السياسي وليس نتيجة لعملية التحديث السياسي، لأنها تشغل وظيفة هامة داخل النظام السياسي⁽⁹⁾.

وعليه يمكن القول أنه هناك تباين و تعددية في تعريف التنمية السياسية بين من اعتبرها مجرد البحث عن التغيير⁽¹⁰⁾، أو التحول إلى الديمقراطية أو العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي⁽¹¹⁾، إلى كونها تعكس استجابة النظام السياسي، للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع، أم داخل البيئة الدولية، بحسب ظروفات غابريال الموند و باول خاصة منها، تحديات بناء الدولة والمشاركة والتوزيع. فهي عبارة عن بنية متميزة، تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة وذات ثقافة علمانية⁽¹²⁾. ولكن يظهر لنا أن التعريف الذي يبدو ملائما إلى حد ما للتنمية السياسية، هو أنها " عملية تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل، قادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي، ذو إرادة

تنموية تسعى مشتركة، مع النظام السياسي للتأسيس والمحافظة على وجود مؤسسات، مبنية على قيم منسجمة مع روح الديمقراطية، والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية، متجاوزة بذلك كل أزمات التنمية السياسية. وهذا يعني أن للتنمية السياسية عناصر أساسية وهي:

- 1- وجود نظام سياسي شرعي وفاعل.
- 2- وجود مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية.
- 3- مؤسسات مستقرة مبنية على أسس الحرية والتعددية السياسية والمساواة.
- 4- حل أزمات التنمية السياسية كأزمة الهوية والمشروعية و التوزيع.
- 5- تحقيق تغير سياسي متوازن ومدروس ومخطط له ومستمر⁽¹³⁾.

أما عن أهم مؤشرات التنمية السياسية فتتمثل في:

- 1- مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية التعبير.
- 2- الالتزام بالحقوق الدستورية للمواطنين.
- 3- وجود مجتمع مدني فاعل وثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس الحوار.
- 4- قدرة النظام السياسي على ضمان العدالة التوزيعية للموارد في المجتمع.
- 5- مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافية في صنع القرار السياسي.
- 6- مواكبة التشريعات للمتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- 7- تفعيل الأداء الفعلي للبرلمان على السلطة التنفيذية و كمثل للشعب.⁽¹⁴⁾

ولقد بدأ التركيز في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، على الشروط السياسية للتنمية، كرجاحة الحكم، والشفافية والمساءلة كشرط لا بد منها، لمواصلة العملية التنموية، والتي تصطدم في العديد من البلدان النامية، بمشكلة الفساد السياسي، التي تنتقص بدورها من مشروعية النظام السياسي واستقراره، والذي يستوجب إصلاحه من خلال ضمان الشرعية والمساواة، والرقابة والإصلاح، بغية المضي نحو التحديث السياسي والاقتصادي⁽¹⁵⁾.

و بالموازاة مع ذلك، فإن مكافحة الفساد السياسي يستدعي بالضرورة توفر ثلاثة شروط أساسية وهي:

1- الحكم الرشيد و يعني الحكمة في استخدام الموارد و تبني السياسات.

2- الشفافية في عمل الدولة و مؤسساتها.

3- المساءلة القانونية للقائمين على إدارة شؤون الدولة⁽¹⁶⁾.

وعليه تتجلى منطلقات التنمية السياسية بضرورة وجود الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة اللازمة، وان توفرت الشروط الثلاثة للتنمية، لا بد وأن تؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية السياسية، فكيف عالجت الأطروحات الغربية والعربية إشكالية التنمية؟

3- مفهوم التنمية السياسية في الفكر الغربي: تعددت المسميات التي

أطلقت على المشكلات السياسية للبلدان المتخلفة، وتنوعت تصنيفاتها، فأسامها غابريال الموند " تحديات التنمية السياسية "، و صنفها إلى أربعة تحديات "بناء الأمة، بناء الدولة، المشاركة، والتوزيع"⁽¹⁷⁾، وأطلق عليها روستو تسمية "متطلبات التنمية السياسية"، و صنفها إلى ثلاثة متطلبات "الهوية للأمة، السلطة للدولة، المساواة للحدثة". واتفق لوسيان باي مع لجنة السياسة المقارنة الأمريكية على النظر إلى تلك المشكلات بوصفها " أزمات التنمية السياسية"، التي حددتها اللجنة بخمس أزمات، ثم أضاف إليها "باي" أزمة (الاندماج) لتصبح أزمات التنمية السياسية لديه ست أزمات هي: " أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل و أزمة الاندماج".

وتأسيسا على ما تقدم فقد استلزم ظهور مفهوم التنمية السياسية وتعيين أزماتها والحلول المناسبة لها تقديم معالجات نظرية مستقلة للتنمية السياسية

تعبّر عن مضمونها وتحدد مقوماتها. إلا أن هذه المعالجات النظرية ما كان لها أن تولد من فراغ، ولا أن تتطور في فراغ، فعلاقة التفرع والاستتباع بين التنمية السياسية (الفرع/الجزء) والتنمية الشاملة (الأصل/الكل)، فرضت على تلك المعالجات أن تبدأ من الكلي وصولاً إلى الجزئي، أي أن تؤسس بالتنمية الشاملة للتنمية السياسية، مما جعل مراحل نشأة مفاهيم التنمية السياسية وتطورها، جزءاً من مراحل تطور مفاهيم التنمية الشاملة ونظرياتها، وتشمل هذه المراحل:

* **مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية** بدلالة خصائص المؤسسة والشرعية والاندماج، والأخذ بالنموذج الغربي للممارسة السياسية في صورته الديمقراطية الليبرالية.

* **مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية** بدلالة قدرة النظام السياسي على حماية النظام العام (Order)، وكبح التوترات الناجمة عن الحركة الاجتماعية، ومطالب المشاركة السياسية، ومدى تحكم النظام السياسي بتلك التوترات وقدرته على ضبطها وتوجيهها.

* **مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية** بدلالة قدرة النظام السياسي على الجمع بين حماية النظام العام (Order)، وإمكانية صنع السياسات العامة العقلانية الرشيدة وتنفيذها⁽¹⁸⁾.

وقد ظهرت في هذه المراحل صيغ متعددة ومتنوعة لمفهوم التنمية السياسية، حيث رأى "أورجانسكي" أنها تتمثل في "زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية، وهي جانب من جوانب التنمية الاجتماعية"⁽¹⁹⁾. وذهب "ألموند" و"بويل" في كتابهما (السياسة المقارنة مدخل تنموي)، إلى كونها تتجسد في "استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديد استجابة

النظام لتحديات بناء الدولة، وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع⁽²⁰⁾، مؤكداً أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي، وأن معايير إنجازها هي التمايز البنوي، واستقلالية النظم الفرعية، وعلمانية الثقافة. وقدّم "لوسيان باي" قائمة بعشرة مرادفات أساسية للتنمية السياسية هي⁽²¹⁾:

- 1- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
 - 2- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
 - 3- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
 - 4- التنمية السياسية هي بناء وإرادة الدولة القومية.
 - 5- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
 - 6- التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الشعبية.
 - 7- التنمية السياسية هي الاستقرار والتغير المنتظم.
 - 8- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
 - 9- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة.
 - 10- التنمية السياسية هي بعد من ابعاد عملية التغير الاجتماعي.
- واستخلص "باي" من هذه المرادفات العناصر المشتركة بينها، والتي

تمثل في رأيه جوهر التنمية السياسية ومرتكزاتها وهي:

- * المساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي.
 - * تمايز وتخصص البنى والمؤسسات والعمليات السياسية.
 - * قدرة النظام السياسي في علاقتة مع محيطه⁽²²⁾.
- وحدد صامويل هنتغتون العناصر الأساسية للتنمية السياسية في:
- * ترشيد السلطة وعقلنتها.

- * تمايز الوظائف والمؤسسات السياسية وتطويرها وتفعيلها.
- * المشاركة السياسية لخلق علاقة متوازنة، ومستقرة بين السلطة والمجتمع.

ثم استخلص من تعاريف "باي" أربعة عناصر مشتركة، رأى فيها مقومات التنمية السياسية، وأركانها وهي: العقلانية، الاندماج القومي، الديمقراطية، التعبئة أو المشاركة⁽²³⁾.

إن الملاحظ على هذه التعريفات مطابقتها بين مفهومي التحديث السياسي والتنمية السياسية، و الذي مرده التشابه الكبير بين شروط و أركان كلا من التحديث و التنمية السياسية، وهو ما تعكسه أيضا تعريفات التحديث السياسي، عند بعض أبحاثين مثل "كوليمان"، الذي رأى فيه " العملية التي تبغي تحقيق التمايز بين المؤسسات، وإضفاء الطابع العقلاني على الثقافة السياسية، بما من شأنه تعزيز قدرة النظام السياسي للمجتمع"⁽²⁴⁾، و"ايزنشتاد" الذي حدد مظاهر التحديث السياسي في:

1- ترشيد بناء السلطة السياسية.

2- تمايز البنات والوظائف السياسية.

3- تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي.

4- سيادة روح المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع⁽²⁵⁾.

4- مفهوم التنمية السياسية في الفكر العربي: لقد اقترب الباحثون العرب من المفاهيم الغربية للتنمية السياسية أو التحديث السياسي؛ حيث يعرفها "نبيل السمالوطي" بأنها: " تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات... إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع"⁽²⁶⁾. ويعرفها "عبد المطلب غانم" بأنها: " مجموعة التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرات النظام السياسي، وزيادة استجابته للنظم المجتمعية، وزيادة إسهامه في زيادة قدرات النظم، المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"⁽²⁷⁾.

ويطابق "محمد علي محمد" بين التنمية السياسية والتحديث السياسي، من حيث أن التنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة، ومن ثم فهي " العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة، بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي"⁽²⁸⁾. ويمضي "صادق الأسود" في ذات الاتجاه مؤكداً أن: "الدراسات الحديثة في التنمية السياسية تنصب بصورة مباشرة على النظام السياسي بحد ذاته، باعتباره مجموعة بنى متميزة عن البنى الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، فكما أن النظام الاقتصادي مثلاً، تجري عليه تعديلات فيغدو عصرياً، كذلك النظام السياسي يتطور، ويتحول، ويتكامل. ففيما وراء عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية توجد عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية... وهذه العملية الأخيرة التي يعبر عنها بعناصر متعددة، تؤشر مرور نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي عصري"⁽²⁹⁾. وينظر "عبد اللطيف القصير" إلى التنمية السياسية من حيث هي فعالية تهدف إلى: "زيادة جدوى النظام السياسي وفاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه، عبر إعادة جدولة القيم والأفضليات، وفقاً للإطار الفكري للنظام القائم، وبالتالي توسيع النشاط المتعاون، عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة في وضع جدولة القيم والأفضليات تلك"⁽³⁰⁾. ويقارب "علي الدين هلال" التنمية السياسية من حيث هي في رأيه "تطور حركي" يتضمن "زيادة قدرة النسق السياسي... على التأثير على باقي الأنساق الفرعية للمجتمع، فالنظام المتقدم يفترض قدرات أكبر لمؤسسات النسق السياسي في مجالات الأداء والإنجاز والفاعلية والتنفيذ المحكم... ويتضمن ثلاثة عناصر أساسية، أولها؛ التنمية وتفترض نظاماً قانونياً له طابع العمومية والتجريد وينطبق على كل الأفراد... ويفرض نوعاً من المساواة عليهم أمام القانون. وثانيها؛ أن التجنيد

للمناصب العامة يعكس معايير الإنجاز والعمل، ويقوم على عنصر الكفاءة والتفوق وليس على اعتبارات القرابة والنسب والعلاقات الاجتماعية، وثالثها؛ أن التنمية السياسية تتضمن مزيداً من المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية. ويساعد استعراض ما تقدم من تعريفات للتنمية السياسية، على استخلاص مجموعة العناصر المشتركة بينها، والتي يمكن افتراض كونها العناصر أو الأركان الأساسية للتنمية السياسية وهي:

* تمييز البنى والمؤسسات السياسية وتخصيصها الوظيفي.

* تفعيل البنى والمؤسسات السياسية، ورفع قدراتها الإنجازية.

* ترشيد الممارسة السياسية، وبناءها على أسس عقلانية وضعية.

* المشاركة الشعبية في العملية السياسية .

وتأسيساً على هذه الأركان، تكون التنمية السياسية عملية متخصصة متفرعة عن التنمية الشاملة، تستهدف تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية لإقامة نظام سياسي متميز بنيويًا ومؤسسيًا، ومتخصص وظيفيًا، وقادر وفاعل إنجازيًا، يمارس سياسة وضعية عقلانية أساسها المشاركة الشعبية في العملية السياسية، لبلوغ مستوى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، والاستجابة الفعالة للمطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية. وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن التنمية السياسية تعني، عملية انتقال تدريجي من التقليد إلى الحديث، ضمن محورين أساسيين متداخلين، مؤسسات النظام السياسي شاملاً تقويم السلوكيات، والقيم السياسية وهيكل المؤسسات الحكومية، والمحور الآخر هو المجتمع بكل أبعاده الهيكلية والسلوكية. وهناك علاقة تبادلية بين المحورين بحيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، وأي تغيير في محور، يؤدي بالضرورة إلى التغيير في المحور الآخر.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نورد الملاحظات التالية حول عملية التنمية السياسية:

1- أنها عملية وليست مرحلة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات، التي تحدث في الهياكل السياسية ووظائفها المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. ورغم أن التنمية هي عملية ولكن ذلك لا ينفي، عدم وجود مراحل في إطار هذه العملية.

2- أنها مفهوم حركي ديناميكي، أي لا تعرف نقطة تنتهي عندها. فهي في حركة وتطور مستمر، من جانب الهيكل السياسي والنظام المجتمعي لملائمة ذاته، وأبنيته مع الظروف والتغييرات الجديدة.

3- أنها مفهوم نسبي، بمعنى أنه لا يوجد مرجع معياري مطلق للحكم، على أن دولة ما، وصلت القمة في مجال التنمية السياسية. فالعملية التنموية تتباين بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، ويبدو أن لكل دولة خبرتها الخاصة بها، والتي تحدد معالمها، خلفياتها التاريخية والثقافية والحضارية.

4- إنها مفهوم عالمي، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.

الخاتمة:

إن التنمية السياسية تضمن ترشيد القرار السياسي، مما يؤدي إلى تسيير كفو وعقلاني للموارد الطبيعية المادية والبشرية، وكذلك رسم سياسات واستراتيجيات تنموية اقتصادية، والقيام بالمشاريع والإشراف على تنفيذها ومتابعتها. كما أن التنمية السياسية تؤدي إلى القضاء على الفساد والرشوة،

وسوء توزيع الثروة في بلد معين، وكذلك تقلص من نسبة الاختلاس وسرقة المال العام. كما أن اللاستقرار في المجال السياسي، يضعف أي اقتصاد مهما كانت قوته. وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي، له تأثير سلبي مباشر على الأوضاع الاقتصادية، ومنه إفسال التنمية الاقتصادية والبرامج والخطط التنموية، مما يتسبب في كوارث اقتصادية، كتدني مستوى المعيشة، أو الديون أو حتى المجاعة، بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية السياسية تقوم بتنشئة الأفراد سياسيا، عن طريق الاتصال الجماهيري وخلق مجتمع مدني واعي، وتجعل من الفرد قادرا على المطالبة، بمحاسبة ومراقبة النظام السياسي، وبتحسين ظروف معيشته، وتحقيق رفاهيته عن طريق النقابات العمالية، أو الجمعيات للحفاظ على المستهلك وغيرها، ولا تترك المجال مفتوح أمام النظام السياسي، ليعبث بأموال الأمة والشعب. لكن ورغم كل ما سبق من دور التنمية السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن هذه الأخيرة تساعد على استقلال القرار السياسي عن الضغوطات الخارجية لأي دولة. فهي الدرع الواقي للسيادة، وتمنح مكانة متقدمة لها في النظام الدولي، لأن أقوى الدول، هي الدول المتقدمة والمتطورة اقتصاديا، كما أنها توثق الثقة بين الحاكم و المحكومين، مما يؤثر إيجابا على استقرار الدولة وأمنها. واستنادا إلى ما سبق يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- إن التنمية عموما والسياسية خصوصا، تبقى مفاهيمها نسبية ووليدة البيئة التي بعثت و ترعرعت فيها.
- لا توجد حدود فاصلة ومتميزة بين الأبعاد المختلفة للتنمية؛ اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية، فكلها تتفاعل لتحقيق التنمية الشاملة.
- إن التباين المضبوط في تحديد مفهوم التنمية السياسية بين المفكرين الغربيين والعرب، مرده اختلاف المقاربات و زوايا النظر إلى

موضوع التنمية السياسية، بين من يعتبرها شرطاً للتنمية الشاملة و مرادفاً للتحديث السياسي، إلى كونها نتيجة لارتقاء التفاعل الاجتماعي و الحضاري عند الغرب.

- وجود تناقض بين المفاهيم المصاغة بشأن التنمية السياسية و الواقع السياسي، ما خلق الهوة بين التعريف و التوظيف.

هوامش:

- ¹ - علي الدين هلال، " نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي"، مجلة قضايا عربية، بيروت، عدد 1، س 8، كانون الثاني 1981، 29.
- ² - الخطيب عمر إبراهيم، " التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 40، حزيران 1982، ص 13.
- ³ - المغربي محمد زاهي بشير، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، ط 1، (بنغازي، جامعة قاريونس، 1998)، ص 33.
- ⁴ - ربيع حامد، "الظاهرة الإنمائية والتطور الودودي.. حول بناء نظام إسلامي عربي جديد"، مجلة شؤون عربية، بيروت، عدد 3، س 1، أيار 1981، ص 11.
- ⁵ - المرجع السابق.
- ⁶ - المجذوب محمد، "الإنماء والأنظمة السياسية العربية"، مجلة قضايا عربية، بيروت، عدد 3، (خاص)، 1979، ص 6.
- ⁷ - فينر مايرون، التغيير السياسي.. آسيا.. أفريقيا.. الشرق الأوسط، عن: المغربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، مرجع سابق، ص ص 111-143.
- ⁸ - نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية، (عمان: دار جهينة، 2007)، ص ص 88-89.
- ⁹ - نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 192.

¹⁰ - رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002)، ص 24.

¹¹ - حسن عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص 147.

¹² - نداء مطرش صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، (بنغازي: جامعة فازيونس، 1998)، ص 102.

¹³ - نفس المرجع، ص 101.

¹⁴ - عبد المجيد العزام، " التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، عمان: الجامعة الأردنية، 2006، ص 366.

¹⁵ - ناصر عبد الناصر، دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 119.

¹⁶ - نفس المرجع، ص 120.

¹⁷ - المغربي زاهي، مرجع سابق، ص 186.

¹⁸ - LUCIAN PYE, ASPECTS OF POLITICAL DEVELOPMENT, (BOSTON, LITTLE BROWN COMP, 1966), PP.31-42.

¹⁹ - A,F ORGANSKI, THE STAGE OF POLITICAL DEVELOPMENT, NEW YORK, 1965, PP.45-66.

²⁰ - المغربي زاهي، مرجع سابق، ص 171.

²¹ - LUCIAN .PYE.OP.CIT.PP.45-66.

²² - Op. cit.

²³ - SUMUEL.P.HUNTINGTON, POLITICALORDER IN CHANGING SOCIETIES NEW HEAVEN.YALE UNIVERSITY, 1976. PP. 32-35.

²⁴ - الزيات السيد، التحديث السياسي والمسألة الديمقراطية، مجلة الوحدة، الرباط، عدد 85، سنة 8، تشرين الأول 1991، ص ص 9-14.

-----25

26- السمالوطي نبيل، بناء القوة والتنمية السياسية، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص149.

27- عبد المطلب غانم، دراسات في التنمية السياسية، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981)، ص135.

28- محمد علي محمد، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1975)، ص390.

29- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي.. أسسه وأبعاده، (بغداد، كلية القانون والسياسة -جامعة بغداد، 1986)، ص281.

30- عبد اللطيف القصير، التنمية السياسية، محاضرات قسم الدراسات العليا، (بغداد، كلية القانون والسياسة-جامعة بغداد، 1978)، ص ص 10-12 .